



سعادة السيد شيخ نيانغ
رئيس لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرني أن أبعث إليكم ولأعضاء لجننتكم بأطيب التحيات وخالص الأمنيات بالتوفيق، وأن أعرب عن بالغ التقدير للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في تحقيق الأهداف النبيلة التي تأسست من أجلها اللجنة في سبيل موازنة الشعب الفلسطيني الشقيق ودعم مساعيه في نيل حقوقه العادلة والمشروعة غير القابلة للتصرف.

كما ويطيب لي أن أعبر، في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الشقيق، عن جزيل الشكر للجنة التي تمكنت بعزيمتها على مدى السنوات، من القيام بدور مهم في حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، لتبقى القضية الفلسطينية حاضرة في وجدان المجتمع الدولي.

إن القضية الفلسطينية كانت وما زالت وستبقى القضية المركزية في منطقتنا، وسيواصل الأردن بذل كل الجهود لحث الجميع على إبقائها على سلم الأولويات، خصوصا في ظل تعدد الأزمات العالمية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأؤكد هنا أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وسيواصل الأردن لفت أنظار العالم إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني من أوضاع صعبة تتنافى مع قيم العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

إن حق جميع الشعوب في تحديد المصير هو حق أممي، ولا يمكن إنكار هذا الحق على الفلسطينيين. فلن تنعم المنطقة بالسلام ما لم ينته الاحتلال، ويحصل الشعب الفلسطيني الشقيق على كل حقوقه، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على

خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وستواصل المملكة الأردنية الهاشمية التنسيق مع الأشقاء وشركائها في المجتمع الدولي للدفع بحل الدولتين، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية وغير الشرعية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم.

وسنستمر بالعمل مع الأشقاء والشركاء من أجل إيجاد الظروف الملائمة، التي تسمح بإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تفضي إلى حل عادل وشامل يضمن حقوق الأشقاء الفلسطينيين.

ولا بد من تكثيف الجهود المبذولة لمنع التصعيد ودعم إجراءات بناء الثقة لمساندة الشعب الفلسطيني الشقيق ومنع أية انتهاكات تقوض فرص تحقيق السلام.

وأجدد التأكيد على أن القدس هي مركز وحدتنا، ولا مكان للكراهية والانقسام في المدينة المقدسة، وأن تقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها سيؤدي إلى مزيد من التآزم والعنف والتطرف.

وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، سنبقى بكل ثبات وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ملتزمين بالحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، وحماية ورعاية هذه الأماكن المقدسة.

كما وأجدد التأكيد بأنه لا يمكن تحقيق نتائج مثمرة من الازدهار والنمو المستدام إلا بنظرة شمولية، يكون الفلسطينيون جزءاً أساسياً في المشاريع الاقتصادية والإقليمية، فضلاً عن أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية بما يمكنها من القيام بواجباتها ومسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق.

ولا بد من استمرار تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وفق تكليفها الأممي، لحين الوصول إلى حل عادل وشامل، يعالج جميع قضايا الوضع النهائي، ويحفظ حقوق الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤، بما يضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

وعلى المجتمع الدولي أن يبعث رسالة قوية في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، لضمان توفير التعليم والخدمات الصحية، وخاصة للأطفال.

وفي الختام، أبارك للمجتمع الموقرة لجهودها الحثيثة في مواصلة نشر الوعي بأهمية إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



عبدالله الثاني ابن الحسين

ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب الوصاية وخادم الأماكن المقدسة في القدس

عمان في ٢٧ ربيع الثاني ١٤٤٤ هجرية

الموافق ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢ ميلادية